ELQarar® For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 5, Vol 2, Year 1 | May 2024
ISSN 3006-7294

مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الداخلية والدولية

إعداد:

دكتور زياد ضاهر – بروفيسور عادل خليفة | لبنان

مقدمة

لقرونٍ خلت، بقيت القارة الأوروبيّة مركز العلاقات الدّوليّة، ومنها انبثقت معظم مفاهيم الدبلوماسية الأساسية، وفيها وقِّعَت مواثيق ومعاهدات ما تزال تحكم الشؤون العالمية إلى اليوم. كذلك تربعتْ معظمُ الدّول الأوروبيّة، في حقبات مختلفة من التاريخ الحديث، على عرش القوة الدّوليّة العظمى أو الأعظم. لكن الحربين العالميتين طالتا معظم ما تبقى من أدوات القوة التي امتلكتها طويلاً دول أوروبا الكولونيالية، ليقوم على أنقاضها نظام عالمي يرتكز على قوتين عظيمتين، غير أوروبيتين، انقسمت بينهما القارة القديمة، التي صارت ساحة مضمرة لحرب يُخشى أن تندلع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الشخصية القانونية للدول الأعضاء، ولكنها شخصية من طبيعة مختلفة عن تلك التي يتمتع بها مختلف الفاعلين الدوليين الآخرين، فلا هي شخصية مكبلة بالقيود المفروضة على المنظمات الدّوليّة الحكومية التقليدية، ولا هي شخصية مطلقة الحرية بالقدر المعترف به للدول، ولكنها شخصية دولية من طبيعة خاصة تجمع بين بعض سمات وملامح الشخصية القانونية الدّوليّة الممنوحة للمنظمات الدّوليّة

الحكومية التقليدية، وبعض سمات وملامح الشخصية الدّوليّة الممنوحة للدول [1].

يعيش الاتحاد الأوروبي مرحلة متغيرات كبرى تطال دوره و موقعه على مستوى الساحة الدولية، بينما تشهد العلاقات الدولية حالة من الفوضى الدولية في مرحلة انتقالية، من أحلاف قديمة مفككه الى مشاريع احلاف جديدة ناشئة. وشكلت الحرب الاوكرانية الروسية الحدث الأبرز الذي حمل الكثير من التداعيات ، وفي الداخل يتنقل الاتحاد بين الأزمات من سياسية كان ابرزها انفصال بريطانيا عن الاتحاد و تصاعد دور الاحزاب اليمينية فضلا عن الازمات الاقتصادية.

لذلك يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات عديدة تتصدرها الحرب الروسية الأوكرانية التي تشكل مثار تساؤلات حول ما اذا كانت ستؤدي الى تفكك الاتحاد الأوروبي أم ستكون فرصة لتمتين علاقات الدول الأعضاء في وجه الخطر الروسي. هذا ما يدفع للتساؤل عن مصير الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الروسية الاوكرانية؟ و ما مصير المشروع التوسعي لعضوية الاتحاد الأوروبي و انضمام دول جديدة الى عضويته؟ وتداعياته على العلاقة مع روسيا.

كما ان توسيع عضوية حلف الناتو بعد انضمام فنلندا و السويد أذ تمثل الخطوة تحوّلا كبيرا لدولة بقيت حتى العام 2022 حريصة على الحياد وعدم الانحياز العسكري. يعني انضمام السويد، بعد انضمام فنلندا العام الماضي، أن كل الدول الواقعة على بحر البلطيق، باستثناء روسيا، أصبحت الآن أعضاء في الناتو، هذا ما ثير تساؤلا عن دور حلف شمال الاطلسي المستقبلي و تأثيره على الاتحاد الأوروبي و العلاقات مع روسيا و تأثير ذلك على الاستقرار في المنطقة؟.

نعالج في هذا البحث دور الاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرلت الدولية و الداخلية للاتحاد، حيث ينقسم البحث الى مبحثين و كل مبحث الى فقرتين.

1- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص38.

في المبحث الأول نعالج مستقبل الاتحاد الأوروبي ما بعد ال Brexitو صعود اليمين ، وفي المبحث الثاني ندرس المخاطر الخارجية على الاتحاد الأوروبي و سيناريوهات المستقبل.

المبحثُ الأوّل: مستقبل الاتحاد الأوروبي ما بعد ال Brexit وصعود اليمين

منذ خمسينيات القرن العشرين، شهد التكامل الأوروبي تطورات جوهرية تبعاً للخصائص القومية، بدأت في إنشاء اتحاد الصلب والفحم بين فرنسا وألمانيا، مروراً بالسوق الأوروبيّة المشتركة ثم الجماعة الأوروبيّة، وانتهاءً بالاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة: ماستريخت عام 1992، وقد جذب هذا النموذج من التطور الأوروبي انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً، وقابلاً للتطبيق في المجالات الثقافية والسياسية، وكذلك الاقتصادية، وحاولت كثير من دول العالم أن تضاهيه. بعد انهيار الثنائي القطبية الذي شهده العالم ، بدأ نشوء وتطور مفهوم المصالحة على المستوى العالمي، وإلى انتشار الاعتقاد بأن هناك بعض المشكلات التي لا يمكن حلها من خلال مبدأ المكسب والخسارة، وعن طريقة استراتيجية الخسارة التامة لأحد الأطراف، بل ظهر مبدأ جديد يعتمد على نظرية الكسب المتبادل، فإنَّ تعنُّت المواقف في مثل هذا الوضع قد أصبح أمراً غير مجد بتاتاً، إلى جانب كونه أمراً غير مرغوب فيه، وذلك ما يفسر استعصاء حل بعض المشكلات الهامة إبان فترة الحرب الباردة في العالم الثنائي القطبية[2].

ومع إنتهاء مرحلة الأحادية القطبية و تشكل قيادة جديدة متعددة الاقطاب كما سماها بعض الدارسين و مراكز الأبحاث، نتساءل عن دور التركيبة الداخلية للاتحاد الأوروبي و تفاعلها مع المتغيرات الدولية و كيفيه انعكاس ذلك على الوحدة الداخلية للاتحاد المشكل من عدة دول.

2- جلال، محمد نعمان «العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد145، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية يوليو (2001)، ص78.

الفقرة الأولى: تداعيات انفصال بريطانياBrexit

توجه البريطانيون بتاريخ 23 حزيران 2016 للإدلاء بأصواتهم حول إمكانية الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، صوَّت بموجبه البريطانيون لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة بلغت 52% من الأصوات، مقابل 48% ضد خروج بريطانيا من الاتحاد. تجاوزت المشاركة في الاستفتاء نسبة 72% من مجمل الناخبين، بمعنى آخر صوت 17,4 مليون شخص أيَّد خروج بريطانيا وحوالي 16,1 مليون شخص أيد بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. تبِعت ذلك مفاوضات طويلة انتهت بمغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي رسمياً في 31 كانون الثاني2020.

بناءً على هذا الاستفتاء، خسرت أوروبا ثاني قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية ذات تأثير عسكري مهم في الأمن الأوروبي، خاصة وأن بريطانيا كانت تتمتع بموقع مميز في الاتحاد، وذلك لثقل دورها السياسي والتاريخي. وبالتالي شكل هذا الانفصال سبباً لطرح التساؤل المرتبط بموضوعنا عن علاقة الانفصال بتكوين الاتحاد ومسار نشأته، وتداعيات الانفصال على الدّولة البريطانية والاتحاد الأوروبي في آن معاً.

إن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي له كلفته ومكاسبه لكلا الطرفين، سنتبين ذلك في إطار دراسة تداعيات الانفصال التي تتضمن سلبيات وايجابيات تنعكس على الاتحاد الأوروبي و بريطانيا على حد سواء.

البند الأول: تداعيات انفصال بريطانيا على الأمن الأوروبي المشترك

يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى حرمان هذا الأخير من إحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتن فيه اللتان يُعتمد عليهما في وضع إستراتيجياته الدفاعية على المستوى العالمي وهما بريطانيا وفرنسا، فتداعيات الخروج على بريطانيا أقل مقارنة بتداعيات الخروج على الاتحاد الأوروبي، إذ إن التعاون الدفاعي الوثيق بينها وبين فرنسا يعد الأكبر في نطاق أوروبا، وهو

في الأصل تعاون ثنائي غير مرتبط بمنظومة الاتحاد الأوروبي، وسبق للدولتين أن شكتا من بطء التقدم في التعاون الأمني والدفاعي داخل الاتحاد الأوروبي، أما في المجال الاستخباراتي والأمني وخاصة ما تعلق بأمن الحدود فلا يتوقع أن يكون للانسحاب أثر كبير على بريطانيا أو على الاتحاد نفسه، فدول الاتحاد تعاني من ضعف التنسيق الأمني بينها وهو ما تجلى في هجمات باريس وبروكسل، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الأمني والاستخباراتي في القضايا الأمنية كقضايا الإرهاب على الولايات المتحدة الأمريكية[3].

سيفقد الاتحاد الأوروبي واحدة من كبرى القوى الأوروبيّة، فبريطانيا لديها القوة الناعمة التي تشمل الثقافة والقيم السياسيّة والدبلوماسية، فضلاً عن القوة الصلبة التي تشمل العسكرية والمالية والسياسة الخارجيّة . وهو ما يوفر مصدراً إضافياً لنفوذ الاتحاد الأوروبي[4].

من الناحية الاقتصادية، توقع الاقتصاديون أن التصويت لمصلحة المغادرة من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً للاقتصاد البريطاني، بل سعى مارك كارني، رئيس بنك إنكلترا، لمعالجة تلك المخاوف قائلاً إن البنك جعل خططاً واسعة للطوارئ واتخذت «جميع الخطوات الضرورية» للاستعداد[5]. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن تفقد مدينة لندن مكانتها في الأعمال لمصلحة منافسين مثل باريس وفرانكفورت ودبلن، إذ إن بعض الشركات يمكن أن تتحرك للخروج من المملكة المتحدة بدلاً من الانتظار لمعرفة ما هي العلاقة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي[6].

لن تقتصر تكاليف الخروج على المدى الطويل على الاقتصاد، فقد يكون هناك تَفكُّكُ للمملكة المتحدة، وبخاصة في ما يتعلق بموقف اسكتلندا وأيرلندا الشمالية الرافض لعملية الخروج. فالحزب الوطني الإسكتلندي أصدر بياناً قال فيه: إن اسكتلندا «ترى مستقبلها في أوروبا»، ما

3- زازة محمد رضا، «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة غير الشرعية»، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، (2019)، ص236.

4- "BREXIT: The Impact on the UK and the EU," Global Counsel (June 2015), p. 25, <https://www.global-counsel.co.uk/sites/default/files/special-reports/downloads/Global Counsel_Impact_of_ Brexit.pdf>.

5- لمزيد من التفاصيل حول التجارة، يُنظر: Eralanger, «Britain Votes to Leave E.U.; Cameron Plans to Step Down».

6- Grice, « Brexit: What Happens If the UK Leaves the EU?».

يشير إلى احتمال استفتاء آخر على مغادرة المملكة المتحدة. وبالمثل، دعا حزب الشين فين في إيرلندا الشمالية لإجراء استفتاء على لم الشمل الإيرلندي[7].

ولناحية انعكاس الانفصال على الهجرة، لطالما كان موضوع الهجرة في الموضوعات الأساسية في الخطاب المناهض للاتحاد الاوروبي، إن خفض أعداد المهاجرين سيضر الشركات البريطانية والخدمات العامة، التي تعتمد على البنوك الفرنسية وشركات البناء البلغارية والأطباء الإيطاليين[8]. والكثير من الواردات والصادرات تأتي من الاتحاد الأوروبي، مثلاً البناة البولنديون يأتون من الاتحاد الأوروبي، والطهاة الفرنسيون يأتون من الاتحاد الأوروبي. لذلك فبريطانيا في حاجة إلى الاتحاد الأوروبي لملء الكثير من فرص العمل في هذا البلد من دون أن يكون بعيداً من الاتحاد الأوروبي[9].

البند الثاني: تداعيات انفصال بريطانيا على وحدتها ومستقبل الاتحاد الأوروبي

المملكة البريطانية في القمم الدّوليّة ممثلة مرتين مرة بوزير الخارجيّة ومرة من خلال ممثلية الاتحاد الأوروبي السامية. وقد ساعد هذا على التعاون لمكافحة قضايا مثل الإيبولا والقرصنة في أفريقيا. وبخروجها من الاتحاد قد تفقد بريطانيا معقلها في الالتزامات الدّوليّة التي تتمتع بها الآن. بريطانيا كذلك قد تفقد بعضاً من نفوذها العسكري، لذلك يعتقد الكثيرون أن أمريكا سوف تنظر إلى بريطانيا لتكون حليفاً أقل فائدة إذا تم فصلها عن أوروبا[10].

إن الانسحاب البريطاني يثير مجموعة من الاحتمالات حول تغييرات في توازن القوى وقيادة الاتحاد الأوروبي، فالانسحاب يمكن أن يعزز المحور الفرنسي . الألماني، الذي غالباً ما كانت لندن تحقق التوازن بين الآخرين[11]. في الوقت نفسه يكشف انفصال بريطانيا عن الاتحاد

7- Josh Horwitz, «The UK «Leave Vote Could Trigger a Wave of Exits throughout the EU,» Quartz (24 June 2016), <https://qz.com/715569/the-uk-leave-vote-could-lead-to-a-domino-of-exits- throughout-the-eu/>.

8- Baines, «What are the Pros and Cons of Britain Exiting/Staying in the EU?».

9- «The UK Should Leave the European Union,» <http://debatewise.org/debates/784-the-uk- should-leave-the-european-union/>.

10- Baines, Ibid.

11- Tim Oliver, "Europe without Britain Assessing the Impact on the European Union of a British = Withdrawal,">

الأوروبي، وجود مخاوف واسعة النطاق تتكون من أربعة عناصر هي[12]:

أولاً، إن الخروج يُعَد سابقة، لذلك ففي المستقبل أي بلد سيغادر الاتحاد سيوقع ضرراً فيه، هو ما قد يؤدي إلى تَفكُّكُ الاتحاد الأوروبي. هناك جدل حول ما إذا كان اليورو يمكنه البقاء على قيد الحياة، ولكن الفوضى التي أطلقتها خروج بريطانيا سيكون على نطاق مختلف تماما.

شكل انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي مناسبة مشجعة للقوى اليمينية الأوروبية، مارين لوبان رئيسة حزب الجبهة الوطنيّة المحافظ في فرنسا، صرحت بأنه «انتصار للحرية»، وأنه بات من الضروري "أن يعقد استفتاء مماثل في فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي"[13]. وعلى هذا النحو قال السياسي اليميني المتطرف الهولندي خيرت فيلدرز، زعيم حزب الحرية المناهض للهجرة: مرحى للبريطانيين، الآن حان دورنا الوقت لإجراء الاستفتاء الهولندي. كذلك فقد غرد ماتيو سالفاني، الزعيم المناهض للمهاجرين في حزب رابطة الشمال الإيطالي، فقال: مرحى لشجاعة المواطنين الأحرار شكراً للمملكة المتحدة، والآن حان دورنا[14].

ثانياً، إن أوروبا من دون بريطانيا ستكون أصغر حجماً، فالمملكة المتحدة تشكل ما يقرب حوالي 12,5 بالمئة من سكان الاتحاد الأوروبي، و١٤,٨ بالمئة من اقتصاده، و19,4 بالمئة من صادراته «باستثناء التجارة البينية والاتحاد الأوروبي». علاوة على ذلك، تدير بريطانيا عجزاً تجارياً بلغ 28 مليار جنيه استرليني، وتعد موطناً لحوالي مليونين ونصف المليون من مواطني الاتحاد الأوروبي، وواحدة من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد الأوروبي (حوالى 12 بالمئة من الميزانية). وهناك مخاوف أيضاً من أن خروج البريطانيين من شأنه أن يؤدي

SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International. and Security Affairs - Berlin (September 2013), p. 19, <https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/ products/research_papers/2013_RP07_olv.pdf>.

12- Mark Leonard, "The British Problem and What It Means for Europe," European Council on Foreign Relations, Policy Brief (11 March 2015), p. 8, <http://www.ecfr.eu/publications/summary/the_ british_problem_and_what_it_means_ for_europe311252.

13- Horwitz, "The UK «Leave» Vote Could Trigger a Wave of Exits throughout the EU».

14- Vaughne Miller and Arabella Lang, «Brexit: What Happens Next?,» House of Commons Li- brary, Briefing Paper no. 07632 (30 June 2016), p. 33, <http://http://researchbriefings.files.parliament.uk/ documents/CBP-7632/CBP-7632.pdf>.

إلى تحمل ألمانيا المزيد من العبء المالي[15].

ثالثاً، على مر السنين، أدى السياسيون والدبلوماسيون البريطانيون من جميع الأطراف الرئيسة دوراً مهماً في إطلاق العديد من المشاريع الأوروبيّة الكبرى والملهمة، مثل اليورو (روي جينكنز)، وتوسيع شبكة الدفاع الأوروبيّة (توني بلير في سان مالو)، والقدرة التنافسية الاقتصادية (جدول أعمال لشبونة).

رابعاً، الخطر على أوروبا هو فوري من خلال التأثير في الدّول المجاورة للمملكة المتحدة. ستكون مثلا هناك رقابة الحدود، مع وجود تداعيات سلبية على اقتصاد هذه الدّول.

إن الاتحاد الأوروبي سوف يصبح «قوة صغيرة بعد الخروج، إذ ستصبح أوروبا أقل أهمية كثيراً وتأثيرها في السياسة الخارجيّة أقل في إطار الأمم المتحدة واتخاذ القرارات على المستوى العالمي، سوف تتضاءل، ليس فقط جغرافياً، ولكن اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً[16].

قد يشعر الاتحاد الأوروبي بفقدان المملكة المتحدة بشكل أكثر حدة، لأنها هي واحدة من أكبر القوى العسكرية في أوروبا «ما يمثل 25 بالمئة من الإنفاق على الدفاع في الاتحاد الأوروبي و ٤٠ بالمئة من إنفاق الاتحاد الأوروبي على الأبحاث الدفاعية والتطوير»[17]، وهي واحدة من دول الاتحاد الأوروبي القليلة القادرة على تسلم القيادة، لذلك فخروج المملكة المتحدة من المحتمل أن يترك الاتحاد الأوروبي مع عدد أقل من الأصول والقدرات الموجودة تحت تصرفها، على الرغم من أن المملكة المتحدة يمكن أن تختار المساهمة في البعثات العسكرية للاتحاد الأوروبي كدولة طرف ثالث[18]. وفي الوقت نفسه سيكون الاتحاد الأوروبي بلا بريطانيا أكثر اعتماداً على أمريكا للمساعدة الأمنية[19]، وعلى غرار استراتيجية مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي

15- “In or Out? Britain’s Future in Europe: Research Carried out by Opinium Research for Lansons Public Affairs and Cambre Associates in association with City of London Corporation,»> Op. cit., p. 38.
16- Peter van Ham, «Brexit: Strategic Consequences for Europe: A Scenario Study,»> Clingendael Report (February 2016), p. 22, <http://www.clingendael.nl/sites/default/files/Brexit Report Febru- ary 2016.pdf>.
17- Leonard, “The British Problem and What It Means for Europe”.
18- Miller and Lang, «Brexit: What Happens Next?», p. 23.
19- Bond [et al.], «Europe after Brexit: Unleashed or Undone?», p. 8.

عام 2005 فإن بريطانيا هي الرائدة في مجال استراتيجيات مكافحة التطرف ومجالات أخرى مثل أمن الطيران، فإذا غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد سيفقد الوصول إلى الشبكة الدّوليّة للمملكة المتحدة المكونة من الروابط الاستخبارية والأمنية[20].

الوجه الآخر لـ البريكست هو أنه يشجع دولًا أخرى في الاتحاد على الخروج منه، خاصة تلك الدّول التي ترى مصالحها الاقتصادية أو أمنها معرضين للخطر، إذا هي استمرت في البقاء ضمن الاتحاد، وسيزداد إصرارها على أن تحذو حذو بريطانيا، إذا هي رأت تلك الأخيرة تنجح من خلال التفاوض في تحقيق مطالبها، وحماية مصالحها ويوجد ضمن قائمة هذه البلدان المنتمية للاتحاد الأوروبي دون منطقة اليورو، والتي لها مواقف مشككة في الاتحاد، كل من المجر وجمهورية التشيك والدنمارك وربما أيضا السويد وهناك من يتكلم أيضاً عن بولونيا وسلوفينيا، ومن جهة أخرى يجمع الملاحظون على الأثر السياسي للبريكست سيكون قويًا جدًا في النطاق الأوروبي، حيث من المحتمل أن ينعكس بتقوية التيارات والحركات والأحزاب الشعبوية المشككة في الاتحاد الأوروبي ويفتح المجال للانسحاب منه وتفكيكه في النهاية[21].

فعلى الرغم من عدم تحقيق الفوز في استفتاء استقلال إسكتلندا سنة 2014، حيث كان الرفض بنسبة 55% فإنه بإعراب أغلبية مواطني اسكوتلندا وإيرلندا الشمالية ومدينة لندن عن رغبتهم في البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي، أصبح البريكست يشكل بداية التصدع لا للبيت الأوروبي فحسب بل ولوحدة بريطانيا أيضًا، ولقد أثار البريكست من جهة أخرى تخوفًا لدى إيرلندا الشمالية من إعادة تشكيل الحدود بينهما، وتصدع وحدتهما التي التأمت سنة 1998 باتفاقيّة الجمعة المقدسة بعد سنوات من النزاع، حيث أصبحت الحدود بينهما بفضل هذه الاتفاقية شكلية فإيرلندا المنضمة لمنطقة التبادل الحر للاتحاد الأوروبي تخشى أن تجد نفسها معزولة نتيجة البريكست[22].

20- Bond [et al.], p. 8 .المرجع السابق نفسه

21- سلوى بن جديد، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 206، (أكتوبر 2016)، ص 114.

22- سلوى بن جديد، المرجع السابق، ص 112.

الفقرة الثانية: تصاعد دور أحزاب اليمين المتطرف

من الصين إلى الهند وإندونيسيا وصولا إلى الكيبيك في كندا والبرازيل والمكسيك، مروراً بأوروبا التي تزايد فيها حضور الأحزاب اليمينية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد جائحة كورونا، وأصبحت الخارطة السياسيّة تتصدرها الأحزاب اليمينة التي تتبنى سياسات متطرفة، وهي على النقيض من التوجهات الليبرالية وتعتمد الخطاب الشعبوي والوسائل المتطرفة للوصول إلى السلطة. ما زاد من منسوب الدعوات الانفصالية، وربما شكل غطاءً وأرضيةً، استفادت منها روسيا لفرض وقائع بالقوة، كما حصل في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وجزيرة القرم، والآن في إقليم الدونباسك في أوكرانيا.

تتعرض أوروبا لظروف لم تشهدها منذ سقوط جدار برلين، ذلك الحدث الذي مثّل إسقاط الحدود الجغرافية والسياسية والفكرية أمام أوروبا الليبرالية الديمقراطية المؤمنة بالحوار وحقوق الإنسان، واسقاط حاجزٍ أمام النموذج الغربي الليبرالي في الحكم والسياسة والأمن وبناء المؤسسات. اليوم تغير الكثير في أوروبا حيث تشهد حرباً تقليدية بين روسيا وأوكرانيا وصلت إرهاصاتها للتهديد بحرب نووية. يتردد صدى تلك الحرب في الداخل الأوروبي ليتغذى عليه اليمين المتطرف حيث تعيش أوروبا ظاهرة صعود أحزاب اليمين المتطرف الذي يحمل خطاباً ومعتقدات على وجه النقيض من دور الاتحاد الأوروبي، بشكل يدفع للاعتقاد بأننا على أبواب مرحلة يُعاد فيها تشكيل هوية أوروبا وأن صعود الخطاب المتطرف هو مؤشر لتراجع أوروبا وتهديد الاتحاد الأوروبي بالتفكك.

ليس حدثاً بعينه أو حزبًا أو شخصًا تسبب في هذا التصاعد، أنه مسار تراكمي من الأحداث والتحولات والتفاعلات التي يمكن البدء بأحد أهم الأسباب وأعمقها وأكثرها شمولاً وهي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وسهولة انتشار الأفكار الأمر الذي شكل فرصة للخطاب اليميني المتطرف لنشر معتقداته مستغلاً المتغيرات السياسيّة والاجتماعية ومستخدماً للتطور السريع لعالم الاتصالات. ربما يصح القول: في ما تعيشه القارة العجوز ما قاله هانتنغتون

"مشكلة السياسة الأولية هي التباطؤ في تطور المؤسسات السياسيّة بحيث تتخلف عن التغير الاجتماعي والاقتصادي"[23]، حيث فشلت مؤسسات الاتحاد الأوروبي في وضع حلول سريعة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا منذ الأزمة العالمية 2008، وصولا إلى الحرب الروسيّةالأوكرانيّة وتداعياتها الاقتصادية والأمنية وخاصة أمن الطاقة، ونشوء ظاهرة تقدَّمت الأحزاب اليمينية في الحضور داخل مؤسسات الحكم، التي ينادي بعضها بتفكيك الاتحاد الأوروبي.

بدأت رحلة الصعود للحضور اليميني في أوروبا منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، حيث لجأت الحكومات لاتباع سياسات التقشف في ظل ارتفاع معدلات البطالة، ما شكل أرضية خصبة للخطاب الشعبوي المناهض للسياسات الحكومية المتبعة وخاصة موضوع المهاجرين.

تشخيص الواقع الأوروبي يؤكد تنامي العصبية القومية والخطاب العنصري ضد المهاجرين الذي تحدثت عنه المفوضية الأوروبيّة لمناهضة العنصرية والتعصب «ECRI»[24]، في تقريرها السنوي[25] للعام 2020 وحذرت من "تأثير متزايد للسياسات القومية المتطرفة وكراهية الأجانب في جميع أنحاء أوروبا، وخطاب الكراهية...." وداعياً إلى "وقف نشر الخطاب السام من المتطرفين العنصريين الذي يضرب قلب ديمقراطياتنا". لم تقتصر المؤشرات القياسية لنمو الخطاب المتطرف في أوروبا على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي المشبعة بهذا النوع من الخطاب، أو رصد الاحداث الأمنية المصنفة إرهابية أو أعمال ناتجة عن كراهية وعنصرية ضد المهاجرين، بل تخطت هذه الأمور لتصل إلى نتائج الانتخابات في دول أوروبا التي سجلت تقدمًا في تمثيل الأحزاب اليمينية، ومنها أحزاب تدعو لتفكيكه أو في أفضل

23- صموئيل هانتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية عبود، (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص12.

24- المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب (ECRI) هي هيئة مستقلة لرصد حقوق الإنسان متخصصة في المسائل المتعلقة بالعنصرية والتمييز (على أساس «العرق» أو الأصل القومي أو الاثني واللون والجنسية والدين واللغة والتوجه الجنسي والهوية الجنسية) وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والتعصب. تعد التقارير وتصدر التوصيات للدول الأعضاء.

25- Councile of Europe, ttps://www.coe.int/en/web/portal/-/ultra-nationalism-anti-semitism-anti-muslim-hatred-anti-racism-commission-raises-alarm-over-situation-in-europe

الصيغ الإبقاء عليه كإطار للتنسيق الاقتصادي دون فعالية سياسية أو أمنية[26].

تم ترجمة صخب الخطاب اليميني في نتائج الانتخابات الأوروبيّة حيث أظهرت تراجع أحزاب الوسط واليمين الوسط لصالح أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب المدافعة عن قضايا البيئة.

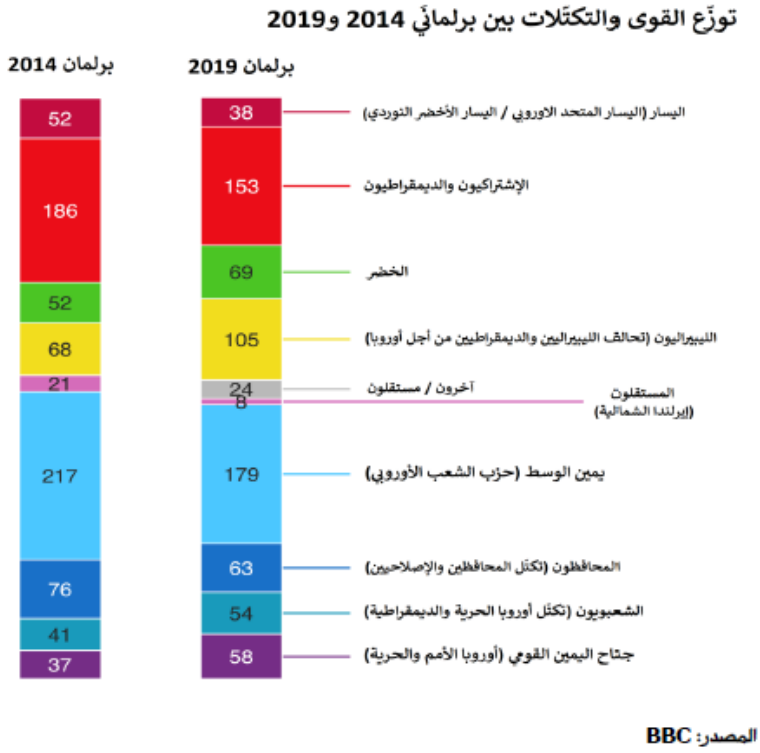

بالنظر إلى الأرقام التي حازتها الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات التي جرت عام 2019 بالمقارنة مع نتائج انتخابات عام 2014: مثلاً جناح اليمين القومي حصل على 37 مقعداً في العام 2014 وتقدم ليحوز على 58 مقعداً في العام 2019. لم تصبح الأحزاب اليمينية ذات أغلبية لتتمكن من قيادة الاتحاد الأوروبي، إنما أكدت النتائج استمر صعود اليمين المتطرف وتمدده وهي جزء من المشهد السياسي الأوروبي الأمر الذي سيفتح الباب واسعاً أمام بناء تحالفات جديدة ومساومات مع أحزاب اليمين.

26- Causes of the Rise of the Far Right, https://www.iemed.org/publication/the-rise-of-the-far-right-in-europe/

ISSN 3006-7294

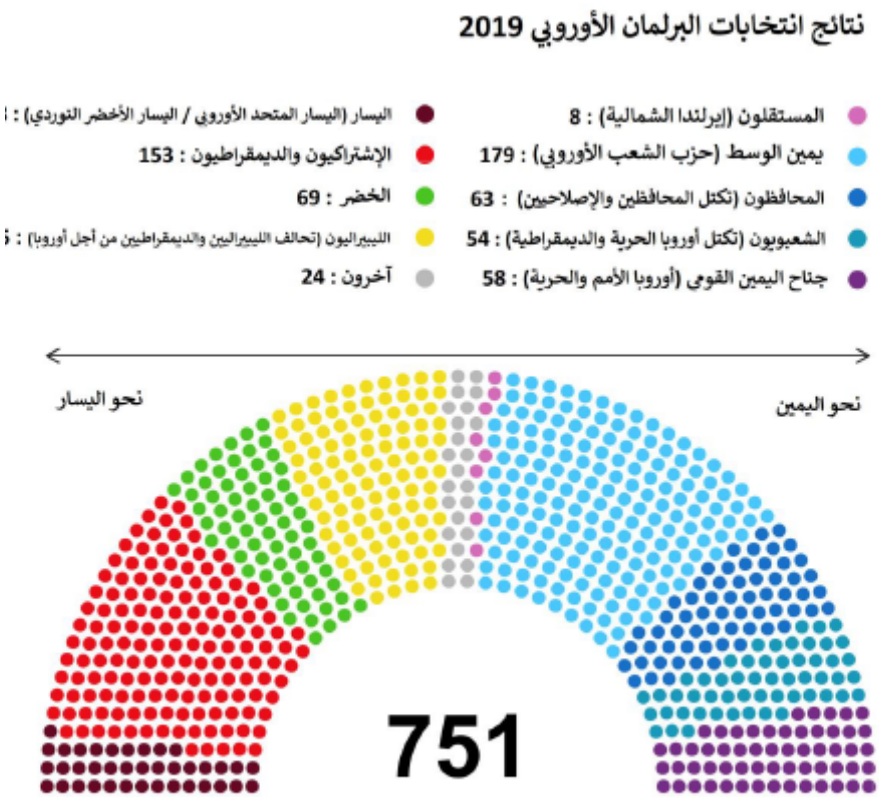

المصدر: BBC

ومؤخراً جاءت نتائج الانتخابات في إيطاليا، ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، لتؤكد إلى أي مدى وصلت قوة اليمين المتطرف حيث تمكن حزب أخوة إيطاليا اليميني وحزب فورزا إيطاليا وحزب الرابطة «ليغا» المعروف بعدائه للمهاجرين بالحصول على الأكثرية حيث نال الائتلاف اليميني بقيادة جورجيا ميلونى –زعيمة حزب أخوة إيطاليا– بنسبة 44% من المقاعد وتمكنها من تشكيل حكومة إيطالية. ما حصل في إيطاليا سيكون له ارتداداته في أرجاء الدّول الأوروبيّة كافة، وسيعزز من فرص الأحزاب اليمينية في أي انتخابات أوروبية مقبلة.

القراءة الواقعية لنتائج الانتخابات الأوروبيّة تقودنا للسؤال عن تأثير وصول أحزاب اليمين للسلطة وماذا هم فاعلون؟ إن الواقعية في جوهرها تعتمد على مجموعة واضحة من الأفكار،

كما يوحي الاسم، فهي تحاول شرح السياسة العالمية كما هي بالفعل، بدلاً من وصف كيف يجب أن تكون. فبالنسبة للواقعيين، تشكل السلطة محور الحياة السياسيّة: على الرغم من أن هناك عوامل أخرى تلعب أحياناً دوراً، فإن مفتاح فهم السياسة يكمن في التركيز على من يملك السلطة وماذا يفعلون بها[27].

ولهذا، فإن بروز التيارات القومية واليمين المتطرف في العديد من الدّول الأوروبيّة، ووصول هذه الأحزاب إلى السلطة عن طريق حشد المواطنين بخطابات شعبوية خلق جوا من عدم الثقة بين الحكومات الأوروبيّة وهو ما قد يؤثر على استمرار التعاون الأوروبي، وأهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا هي:

1. حزب الشعب الدانماركي: وهو يعتبر حزباً متطرفاً، معارضا للمهاجرين، فاز في الانتخابات البرلمانية الدانماركية في جوان 2015 بـ37 مقعدا من أصل 179مقعدًا. وفاز بـ4 مقاعد في الانتخابات البرلمانية الأوروبيّة لسنة 2014 من أصل 13 مقعدا مخصصا للدانمارك.

2. حزب الجبهة الوطنيّة الفرنسي: هو حزب ينتمي إلى الأحزاب اليمينية المتطرفة معادٍ للهجرة والاتحاد الأوروبي، حصل سنة 2014 على 23 مقعداً في البرلمان الأوروبي، من أصل 74 مقعدا مخصصا لفرنسا.

3. حزب الفجر الذهبي اليوناني: هو حزب ذو ميول فاشية يمجد الإمبراطورية اليونانية ومعادٍ شرس للمهاجرين، حاز سنة 2014 على 3 مقاعد في البرلمان الأوروبي من أصل 21 مقعدًا مخصصًا لليونان.

4. حزب سيريزا اليوناني: حزب ينتمي إلى اليسار المتشدّد، يعارض الاتحاد الأوروبي ويعارض إجراءات التقشف ضد بلاده.

5. حزب الحرية الهولندي: حزب ينتمي إلى اليمين المتشدد، يعادي الاتحاد الأوروبي

27- STEPHEN M.WALT, The World Wants You to Think Like a Realist, MAY 30, 2018, Https://foreignpolicy. Com, seen on October 1st, 1:35 PM.

والمهاجرين، يتزعّمه غيرت فيلدرز Geert Wilders، حصل هذا الحزب سنة 2014 على 4 مقاعد في البرلمان الأوروبي الحالي من أصل 26 مقعداً مخصصًا لهولندا.

6. حزب الحرية النمساوي: حزب يميني متطرف معادٍي للاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبيّة الموحّدة والمهاجرين حصل على 4 مقاعد في البرلمان الأوروبي سنة 2014 من أصل 18 مقعدا مخصصا للنمسا.

7. حزب بوديموس الإسباني: حزب ينتمي إلى اليسار، يعارض إجراءات التقشف المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي، حصل على 8 بالمئة من الأصوات في الانتخابات الأوروبيّة لسنة 2014.

8. الحزب الديمقراطي السويدي: حزب معارض للمهاجرين، ولسياسات الاتحاد الأوروبي، حصل على مقعدين في الانتخابات البرلمانية الأوروبيّة لسنة 2014 من أصل 20 مقعدًا مخصصًا للسويد.

9. حزب الاستقلال البريطاني: حزب يعارض وجود بلاده في الاتحاد الأوروبي ويدعو لانسحابها منه، معارض للهجرة حصل على 22 مقعدا في البرلمان الأوروبي سنة 2014 من أصل 73 مقعدا مخصصا لبريطانيا.

10. الحزب القومي الديمقراطي الألماني: حزب قومي يمجد النازية، ومعاداة الأقليات، حصل على مقعدٍ واحدٍ في البرلمان الأوروبي.

بالإضافة إلى أحزاب أخرى مثل حزب البديل من أجل ألمانيا، حزب رابطة الشمال بإيطاليا، حركة يوبيك وحزب فيدس المجريين، حزب أتاكا البلغاري وحزب القانون والعدالة اليميني البولندي.

يرى اميتأي اتزيوني أن الاتحاد الأوروبي اندمج في اتحاد مالي وفقط، مع غياب اتحاد سياسي، وأن فكرة بناء مجتمع ما بعد وطني محدودة للغاية. فبالنسبة إليه هناك عجز مجتمعي مع عدم

توفر التقاسم الكافي للقيم، ووجود البيروقراطية داخل هياكل الاتحاد الأوروبي وغياب الرغبة السياسيّة القوية في التكامل الحقيقي والتي حسب رأيه تستلزم تضحيات من أجل الصالح العام. بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ التدابير الضرورية لبناء مجتمع أوروبي حقيقي متجانس في المجالات المعيارية intensive areas normative مثل التعليم واللغة. والتي هي غائبة في برامج الاتحاد الأوروبي، وهي بالضبط المناطق التي يغيب فيها بناء المجتمع. وبالتالي، من المحتمل إلى أن الاتحاد الأوروبي سيتقلص حجمه كدولة إدارية، بدلاً من مستويات تكامل أعلى من أي وقت مضى)[28].

وحسب أميتأي اتزيوني، فإن اتحاداً كاملاً فقط، سيفي بهذه الشروط المسبقة وإلا، فإن السلطات فوق الوطنيّة ستكون غير مستقرة في إشارة منه إلى الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى أن هذه الشروط غير محققة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن أي تكامل سوف يكون تكاملاً غير مستقر[29]. كما انتقد توسعة الاتحاد الأوروبي، لأنه سيغذي زيادة عدم التجانس الاجتماعي بين الشعوب الأوروبيّة ويجعل المواطنين يحنون لجذورهم الوطنيّة.

28- Etzioni, Amitai, The Communitarian Deficit (April 2013). Amitai Etzioni (2013): THE EU, European Societies, DOI: 10.1080/14616696.2013.787436. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract - 2274213.

29- إيمان بومزبر، وردة رزاق، النظرية الوظيفية الجديدة، www.politics-dz.com، شوهد يوم 5 كانون ثاني 2022.

المبحثُ الثاني

المخاطرُ الخارجيّة على الاتحاد الأوروبي وسيناريوهات المستقبل

يتزايد دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدّولي، خاصة بعد التوسع في عدد الأعضاء حيث أصبح يضم «27» دولة أوروبية، ودخول العديد من الدّول الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الذي أعطي ذلك مؤشراً على قدرة التوحد السلمي، والتوافق على وضع سياسات تخدم الأطراف والمجتمع الدّولي، كمحاربة الجريمة الدّوليّة والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير المشروعة، وتبييض الأموال. كما ويظهر دور الاتحاد في توظيف الجهود اللازمة في تحقيق نفوذ أوروبي قوي في المجتمع الدّولي، ينطلق من تأسيس لقارة «أوروبا» مستقرة في بناء مجتمع أوروبي يؤمن بالأمن والسلام ويدشن معالًم القانون والمؤسسية والحوار الإيجابي الذي يرتكز على منطلقات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[30].

التوسع في عضوية الاتحاد شكل أحدى المسائل الاشكالية مع روسيا و حيث شكل هذا الاستقطاب لدول الاتحاد السوفياتي السابق محاولة لتطويق روسيا مما دفع الروس لاعتبار ذلك تهديداً لأمنها القومي.

الفقرة الأولى: الدور الروسي والأميركي وتأثيرهما على الاتحاد الأوروبي

يتأثر الاتحاد الأوروبي بالنقاشات والتوترات بين القوتين الكبريين، حيث يسعى كلٌ من روسيا والولايات المتحدة إلى تحقيق تأثير أكبر في سياسات وتوجهات الاتحاد. تظهر التحديات في العديد من المجالات، بما في ذلك السياسة الخارجية والتجارة والأمن. يشعر الاتحاد الأوروبي بأهمية تحديد توازنه في التفاعل مع هاتين القوتين العالميتين لضمان استقراره واستمرارية تطلعاته نحو التكامل والتعاون الدولي. باغتت الحرب الروسية الاوكرانية سياسات الاتحاد

30- Burea, Grainne. "The European Constitution Project after the Referenda". Journal Compilation, Blackwell Publishing Ltd, Malden, MA, U.S.A., Volume, 13, No. 2, 2006. P: 201.

الأوروبي و وضعته امام تحديات تكاد تكون مصيرية، فكيف سيتعامل الاتحاد الأوروبي مع الطموحات الروسية و توجساتها من الطموحات الأوروبية و الدفع الامركي باتجاه توسيع عضوية حلف شمال الاطلسي التي تشكل تهديدا للامن القومي الروسي بحسب تصريحات قياداته. سنركز على دور الفاعلين الأبرز من حيث تأثيرهما على الاتحاد في إطار بحثنا حول المخاطر الخارجيّة على الاتحاد الأوروبي.

البند الأوّل: مستقبل الاتحاد الأوروبي على ضوء الحرب الروسية الاوكرانية

تتسم علاقات الغرب مع روسيا بالتناقضات، فقد ظهرت روسيا على مسرح الأحداث في أوروبا والعالم متأخرة نسبيا، فهي منذ الربع الأوّل من القرن الثامن عشر تحارب السويديين داخل ما يعرف الآن بأوكرانيا، ووصلت الجيوش الروسيّة في حرب الأعوام السبعة إلى ضواحي برلين تلك الحرب التي شاركت فيها كل من: بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر، ضد فرنسا والنمسا والسويد وسكسونيا، كما دخلت الحرب إسبانيا والبرتغال، ولروسيا نسيج مختلف عند مقارنتها بجيرانها الأوروبيين، فمساحة أراضيها تفوق سبعة أضعاف مساحة أوروبا حتى في شكلها الحالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بل تفوق المساحة البرية لأي دولة أخرى، غير أن التوسع كان صفة ملازمة للتاريخ الروسي، فخلال أربعة قرون جعلت من رفاة مواطنيها أقل أهمية من الاندفاع نحو الخارج مهددة كل جيرانها[31].

فإن روسيا أصبحت تحتل أهمية خاصة في مجرى العلاقات الدّوليّة، ليس فقط لأنها لا تزال قوة عالمية عظمى بالمعيار العسكري، وبمعيار المساحة، والموارد الاقتصادية، والقدرات الكامنة العلمية والتكنولوجية، ولكن نظراً لما شهدته خلال الفترة الممتدة من «2000 – 2014» التي تولى «فلاديمير بوتين» رئاستها، من خطوات جادة للعودة إلى مسرح السياسة الدّوليّة، بعد سنوات من تَفكُّكُ الاتحاد السوفيتي، وبروز خطر احتمال التجزئة، وانفصال جمهوريات

31– الجميلي صدام مرير، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص:235.

ومناطق عن جسد الدّولة الروسيّة نفسها، ولروسيا أهمية مضاعفة بالنظر إلى ما تمثله في الميراث السوفيتي كونها ظلت تحتل مكانة القطب العالمي في ظل نظام عالمي ثنائي القطبية لأكثر من نصف قرن على الرغم من حقيقة انتهاء صراع القطبية، وظهور عالم تعاوني جديد مختلف ومغاير، تتخلله المواقف الروسيّة في مجلس الأمن الدّولي التي تغازل البعض فيها من الذين لا يتوافقون مع القطب الأميركي المهيمن، إذ تبنت روسيا مواقف في سياستها الخارجيّة أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم.

وأتى القرار الاستراتيجي للرئيس الروسي «بوتين» بالتقرب إلى أوروبا من حسابات جيوسياسية واقعية، فليس أمام روسيا أي خيار نظراً لتنامي قوة الصين في الشرق التي يبلغ حجم اقتصادها خمسة أضعاف الاقتصاد الروسي، وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان روسيا، وأن التنافس مع الولايات المتحدة الأميركية لا معنى له، والتحالف مع الصين يعني الخضوع لها[32].

إلا أن واقع الأحداث أتى بمسار آخر ففي العام 2008 قامت روسيا بغزو جورجيا وضمت فعليا إقليم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ولم يتمكن الاتحاد الأوروبي من نجدتها آنذاك ولم تتدخل الولايات المتحدة الأميركية لحمايتها، هو ما جعل روسيا تحقق هدفين أساسيين، أولاً إقناع المترشحين للالتحاق بالاتحاد الأوروبي بأن ضماناته ليست موثوقة ولا يعول عليها، وثانيا نشر الخوف بين الأوروبيين بأن اعتمادهم على بعضهم لا يضمن أمنهم وأن الحرب قد تطالهم في أي وقت.

جاءت الحرب الأوكرانيّة لتنتج عدداً من الانعكاسات العميقة المتعلقة بمستقبل تماسك الاتحاد الأوروبي، فإن الحرب الروسيّة– الأوكرانيّة أثارت الشكوك حول مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على التماسك في ظل التحديات الإقليمية والدولية المحيطة به، خاصةً مع وجود تقدير عام بأن الاتحاد لن يتحمل صدمات أخرى بعد خروج بريطانيا منه، وأن جنوح دول أخرى للاستقلال

32– زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص127.

عنه يشير عملياً إلى انزوائه رويداً رويداً.

ليس جديدا الحديث عن تهديدات الدور الروسي في المجال الأوراسي، إنما التساؤل في معرض بحثنا عن مدى نجاعة السياسات الأوروبيّة لحماية أوروبا من تلك التهديدات أصبح حاضرا بين الأوروبيين ما يزيد من حالة السخط على الحكومات.

أولاً: قطاع الطاقة والعلاقات الروسيّة الأوروبيّة

تعتمد بعض دول الاتحاد الأوروبي أكثر بكثير من غيرها على مصادر الطاقة المستوردة من روسيا، تستخدم البرتغال وإسبانيا القليل من الطاقة الروسية، بينما تحصل ألمانيا، أكبر اقتصاد أوروبي، على أكثر من نصف غازها الطبيعي وأكثر من 30% من إمداداتها من النفط الخام من روسيا. هذا ما يثير التساؤل حول بناء السياسات التي تؤمن الحماية الاستراتيجية للاتحاد ولا تضعه في لحظة سياسية كالتي يعيشها اليوم/ بعد الحرب الروسية الأوكرانية، تحت رحمة القرار الروسي في تزويد أوروبا بحاجتها من مصادر الطاقة أو عدمه وتأثير ذلك على أمن واستقرار دول الاتحاد.

ومن تداعيات هذه الحرب نشوء أزمة الطاقة التي كشفت موقف الحكومات الأوروبيّة والاتحاد الأوروبي والسياسات التي اتبعت في مجال تأمين مصادر الطاقة، حيث استحوذت روسيا منفردة بنسبة 40 % من الغاز الطبيعي المستهلك في أوروبا، يأتيها معظمه عبر خطوط أنابيب يامال–أوروبا الذي يعبر بيلاروس وبولندا إلى ألمانيا، ونورد ستريم 1و 2 الذي يذهب مباشرة إلى ألمانيا، أكبر مستهلك للغاز الروسي، مروراً بأوكرانيا ويحافظ على تدفئة 26 مليون منزل ألماني . و خط أنابيب بلو ستريم ينقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود إلى تركيا، و خط أنابيب ترك ستريم سعته قدرها 31,5 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي عبر البحر الأسود إلى تركيا وجنوب أوروبا

ومن أشكال ارتباط الأزمات الداخليّة بالخارجيّة، العلاقة مع روسيا. حيث مرت العلاقة بمرحلة

ما قبل الـ2008 من التقارب والانفتاح على العلاقات الأوروبيّة الروسيّةخاصة في المجال الاقتصادي والاستثمارات في مجال الطاقة ما مكن روسيا من الوصول إلى موقع من القوة التي يمكنها من التأثير على القرار الأوروبي عبر إمساكها بورقة الطاقة واعتماد العديد من الدّول الأوروبيّة على الغاز الروسي.

ويرى المدافعون عن صيغ التعاون الروسي الأوروبي بأن ملف الطاقة شغل جانباً أساسياً في العلاقات الروسيّةالأوروبيّة، ويعد التعاون في مجال النفط أحد المحاور الأساسية لذلك التعاون الذي ظهرت بوادره منذ عام 2000 عندما حصل التنسيق بين الطرفين الذي توالى من خلال اجتماعات المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة، بحيث تمكن الطرفان من تحقيق العديد من المشروعات المشتركة[33].

هذا التعاون في زمن السلم تحول إلى ورقة ضغط روسية على أوروبا، وظهر ذلك في مواقف الرئيس الروسي والقيادات الروسيّةخلال ومع انطلاق الحرب الروسيّةالأوكرانيّة. وإحدى أهمّ نقاط القوة التي يمتلكها الروسي في صراعه مع الأوروبي، هي أن بلاده ترتبط بأوروبا عبر مجموعة من خطوط الأنابيب التي تستطيع ضخّ كمّيات كبيرة من الغاز تلبي معظم حاجات أوروبا من الغاز بكلفة متدنّية مقارنة بمصادر أخرى. فالخطوط الموجودة تستطيع ضخّ 273,5 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً –وهذا أكثر من نصف ما تستهلكه أوروبا في السنة.

ثانياً: دعم روسيا للنزعات الانفصالية عن أوروبا

العلاقات الدّوليّة تقوم على المصالح وعلى أساسها يتقرر مصير المحاولات الانفصالية إذ إن الاعتراف به يولد آثاراً سلبية على كثير من الدّول وخاصة تلك التي تتألف من عناصر قومية أو دينية أو اثنية ذات نزاعات انفصالية[34]. وعادة ما يتخذ المجتمع الدّولي موقفا معارضا اتجاه هذا الانفصال لأنه يمكن أن يتسبب في توتير العلاقات الدّوليّة، لا بل يمكن أن يؤدي الأخذ به

33– نورهان الشيخ، «روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (أبريل 2006) ص66.

34- See: Lea Brilmayer, Secession and self-Determination, Yale Law School ,1991, p183.

إلى تدمير الهيكل الكلي ليس للدول وإنما القارة بأكملها مثل قارة إفريقيا والتي تحوي العديد من المجموعات العرقية والدينية والمحلية وهذا ما يمكن تصور خطورته عندما حاولت قبائل «الايبو» الاستقلال عن نيجيريا وكان في داخل هذه القبائل محاولة لتقسيمها إلى عشرين دويلة على أساس الاختلاف في اللهجات المحلية في ما بينها[35].

إلا أن ذلك لم يحصل إزاء قضية انفصال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وجزيرة القرم والآن تشير التطورات الاخيرة للحرب الروسيّةالأوكرانيّة إلى سلوك ذلك المسار نفسه دون أن يكون هنالك أي موقف للمؤسسات الدّوليّة المعنية في تطبيق القانون الدّولي وانتظام مجتمع الدّول.

روسيا التي تخوض حرباً في أوكرانيا الآن وتدعم إجراء استفتاء شعبي حول انفصال إقليم دونباسك الأوكراني كما فعلت سابقاً في أوسيتيا وجزيرة القرم، هي نفسها تحمل بذور التفتت ومشاريع الانفصال التي وإن خفتت الآن، لكن تبقى ناراً تحت رماد!. إذ لا تقتصر الرغبات الانفصالية على الشيشان وداغستان ولكن هناك من ينتظر ظروفاً أفضل لإعلان هذه الرغبة، فالخصوصيات الاثنية والدينية وغيرها لا تشكل السبب الحقيقي والوحيد للرغبة في الانفصال والاستقلال اذ يكمن أيضاً السبب الاقتصادي في العمق «وجود مواد أولية بوفرة مثلا» ويختبئ خلف هذه الخصوصيات أو غيرها.

الآن وفي ظل الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، يُجري إقليم دونباسك استفتاء يتضمن سؤالًا: «هل تؤيد الانفصال عن أوكرانيا وتحويل المقاطعة إلى دولة مستقلة والانضمام إلى روسيا؟». وهذا ما حصل في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في جورجيا وكذلك في جزيرة القرم.

لإضفاء صفة الشرعية، اعتمدت روسيا في تحقيق مصالحها والسيطرة على الأقاليم الآنفة الذكر على إجراء استفتاءات شعبية تحت ظلال القذائف والحروب، وتحت مرأى العالم والمؤسسات الدّوليّة في سلوك مخالف للقانون الدّولي وتحديداً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول

35- جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة من الانجليزية مها تكلا، (كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007)، ص71.

ومبدأ السلامة الترابية لإقليم الدّولة حفاظاً على سيادة الدّولة.

استخدم الاستفتاء وسيلة لتشريع ما هو مخالف للميثاق الدّولي ولتشريع خرقه، حيث أن الميثاق لم يؤسس بأي حال من الأحوال لأي حق في الانفصال عن الدّول القائمة ذات السيادة خارج إطار إنهاء الاستعمار. وأمن الميثاق حماية للدولة القائمة المستوفية للشرعية من خلال إقراره لمبدأين أساسيين: مبدأ سلامة الوحدة الترابية للدول المستقلة ومبدأ حماية هذه الدّول من التدخل الخارجي في شؤونها الداخليّة.

ويُعرفُ القانون الدّولي الانفصال بأنه خروج جزء من إقليم الدّولة على هذه الدّولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة، متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائياً من سيادة الدّولة الأصلية وتأسيس دولة جديدة مستجمعة لكافة عناصر الدّولة القانونية تعجز الدّولة الأولى عن اخضاعها[36].

جاء مبدأ سلامة الوحدة الترابية متصلاً مع مبدأ منع استعمال القوة الوارد في الفقرة «4» من المادة «3» من الميثاق: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدّوليّة عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وهذه القاعدة تنطبق على التدخل العسكري التركي في قبرص بتاريخ 20 تموز 1974 الذي أنشأ عملية انفصال لجزء من الإقليم لم تنتج عنه نتائج قانونية، خصوصاً عدم الاعتراف الدّولي به، وصدور قرار 541 عن مجلس الأمن بتاريخ 18 تشرين الثاني 1983[37] باعتباره وليد تدخل عسكري ممنوع دولياً. وبناءً على ذلك يمكن أن نعتبر أن ميثاق الأمم المتحدة يكرس بطريقة غير مباشرة منع الانفصال الناتج عن اللجوء للقوة غير المسموح به.

36- محمد سامي عبد الحميد، وآخرون، **التنظيم الدولي**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2002)، ص146.

37- قرار مجلس الأمن 541 بتاريخ 18 تشرين الثاني 1983.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/453/65/IMG/NR045365.pdf?OpenElement

والآن تعتمد روسيا المنهجية نفسها في إقليم دونباسك ومن المرجح أنها ستعتمد على نتائج الاستفتاء الذي يجري في ظل الحرب الدائرة، والملفت وجود مراقبين دوليين حيث صرحت رئيسة اللجنة الانتخابية المركزية في لوغانسك إيلينا كرافتشينكو، عن وجود 50 مراقباً من الدّول الأوروبيّة، وذكرت وكالة «تاس» أن عملية التصويت يرصدها مراقبون دوليون «لا سيما من الولايات المتحدة وأوروبا» يشرفون على الاستفتاء.

ربما يكون الاستفتاء في إقليم دونباسك تغطية هشة لعجز كبير للمجتمع الدّولي عن تطبيق القوانين الدّوليّة، واعتماده كمخرج للازمة وحصول روسيا على الإقليم عملاً بالسياسة الواقعية التي درج على استخدامها في حل الأزمات الدّوليّة على حساب القانون الدّولي. دأبت روسيا على صناعة شرعية لانفصال الاقاليم التي ضمتها، هذا ما سيشجع النزعات الانفصالية داخل روسيا ويعزز حضور القوى اليمينية في أوروبا كلها، وهذا ما يعتبر تهديداً إستراتيجياً على وحدة أوروبا حيث يتنامى حضور الأحزاب اليمينية وتتعزز النزعات الاثنية والقومية على حساب نموذج أوروبا موحدة ديمقراطية تراعي حكم القانون والمساواة في السيادة بين جميع الدّول.

البند الثاني: دور الاتحاد و غايات الأمن القومي الأميركي

بدأ النفوذ الأميركي في أوروبا فعلياً بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال مشروع مارشال الذي أعلنه وزير الخارجيّة الأميركي الأسبق جورج مارشال من أجل مساعدة البلدان الأوروبيّة على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد. وذلك عبر تقديم هبات عينية ونقدية، بالإضافة إلى حزمة من القروض الطويلة الأمد. حينها قبلت 17 دولة أوروبية الاستفادة من المشروع. تم إنفاق 13 مليار دولار خلال 4 سنوات استفادت منها بشكل أساسي كل من فرنسا وإيطاليا والمانيا الغربية والنمسا وبلجيكيا وسويسرا والنرويج واليونان وبريطانيا. وبعد عام من بداية المشروع، تم إنشاء حلف شمال الأطلسي عام 1949. وهكذا أصبحت أوروبا مرتبطة اقتصادياً بأميركا من خلال مشروع مارشال، ومرتبطة أمنياً من

خلال حلف الناتو الذي تقوده أيضاً أميركا. ومنذ ذلك الوقت لم تستطع أوروبا الهروب من نفوذ وتأثير واشنطن على قرارها.

خلال الحرب الباردة «نَعِمَ» القسم الغربي من القارة بحماية حلف الأطلسي الذي وصلت الهيمنة الأميركية عليه إلى حد دفع شارل ديغول للانسحاب من منظمته العسكرية عام ١٩٦٦. لكن دول أوروبا الغربية الأخرى وجدت في الحماية الأميركية العسكرية فرصة للنهوض بأعبائها الداخليّة الاجتماعية والاقتصادية. وقد حققت ألمانيا الفدرالية، التي خرجت مهشمة من الحربين الكونيتين، معجزة اقتصادية حقيقية، إذ وصلت، في غضون ثلاثة عقود من الزمن، إلى مصاف القوى الاقتصادية الأعظم في العالم[38].

تصرفت الولايات المتحدة الأميركية وكأنها الوصي على الدّول الأوروبيّة منذ دخولها الحرب العالمية الأولى عام 1917، عندما خرجت من عزلتها وتدخلت في الشؤون الدّوليّة، ويرتكز هذا التصرف على الاعتراف بأنه من مصلحتها الجيوستراتيجية الحيلولة دون سيطرة قوة معادِية محتملة على أوروبا، لذلك دافعت الولايات المتحدة الأميركية عن تلك المصلحة عبر تخليها عن عزلتها التقليدية ودخلت في صراع طويل مع الاتحاد السوفيتي السابق[39].

ثم بدأت أغلب الدّول الأوروبيّة تنتهج نهجاً مستقلاً عن الولايات المتحدة الأميركية، وخاصة بعد زوال الخطر الشيوعي وتوحيد ألمانيا وانتهاء الحرب الباردة، في الوقت الذي انبثق النظام الدّولي الجديد وهيمنت الولايات المتحدة الأميركية على دول العالم والدول الأوربية بالتحديد، عندها تعالت أصوات المثقفين الأوروبيين برفض هذه الهيمنة محذرين بذات الوقت من قوة الولايات المتحدة الأميركية وتفوقها الواضح في الاقتصاد والشؤون المالية، وفي التكنولوجيا والمجالات العسكرية، إضافة إلى أنماط الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الواسعة التي تغرق العالم، وتشكل طرق التفكير وتمارس أدوراً مؤثرة حتى في خصومها[40].

38- غسان العزي، المرجع السابق، ص235.
39- زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ص27.
40- هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو القرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر

أحستِ الولايات المتحدة الأميركية بالتطلعات الأوروبيّة الجديدة وباتت متأكدة بأنها تمر بحالة من التنافس مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية ذات تطلعات دولية، وشعر أغلب الساسة الأمريكيين بحالة التذمر التي بدأ يظهرها الأوروبيون تجاه السياسات الأميركية في كثير من القضايا الدّوليّة، وقد تجلى ذلك واضحاً في مشروع الدرع الصاروخي وحرب احتلال العراق، هذه الحرب التي انقسمت تجاهها الدّول الأوروبيّة إلى محورين: محور مؤيد للعدوان الأميركي ومشارك فيه كبريطانيا وإسبانيا، ومحور معارِض للحرب كفرنسا وألمانيا، رغم ما يؤديه الجانبين الأميركي والأوروبي من دور في الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا ما عملا معاً فأنهما يصبحان قادرين على فعل الشيء الكثير على الصعيد الدّولي، ومع ذلك غالباً ما يكونان على طرفي نقيض حتى قبل الاختلاف الواضح بشأن العراق عام 2003، إذ أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تجهر بالشكوى دائماً من أن الدّول الأوروبيّة لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي[41].

وظهر التنافس الأوروبي الأميركي واضحاً على مستوى حلف شمال الأطلسي للمرة الأولى في «تشرين الأوّل 2000»، حينما عقد الرئيس الفرنسي الأسبق «جاك شيراك» مؤتمراً صحفياً أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى باريس، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي عندما كانت فرنسا تترأسه لمدة ستة أشهر، ومهاجماً خطة إدارة الرئيس الأميركي «بيل كلينتون» للأزمة الحاصلة حينذاك حول معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية[42].

في المشهد الأوروبي اليوم يمكن ملاحظة حرب في الشرق وانهيار في الغرب، وتراجع في قيمة العملة الأوروبيّة، كما يعاني من الانقسامات والانشقاقات بين الغرب والشرق. مع إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدء العملية العسكرية على أوكرانيا، أرسلت واشنطن تطمينات حول إيجادها لبدائل عن الغاز الروسي، وعبّر الرئيس الأميركي بايدن عنها في مؤتمر صحفي

الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص40.

41- زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص105.

42- هنري كيسنجر، المرجع السابق، ص40.

جمعه بالمستشار الألماني أولف شولتز، حيث قال: "لن يكون هناك خط نورد ستريم بعد ذلك، وسننهي ذلك، أعدك أننا سنكون قادرين على القيام بذلك". وتعهد أن الولايات المتحدة ستدافع عن جميع أراضي حلف الأطلسي. وأمر بإرسال المزيد من القوات الأميركية إلى الجهة الشرقية للحلف لتهدئة مخاوف الحلفاء وطمأنتهم، ووعدهم بأن اقتصادهم لن يتأثر. ولكن في الواقع، يشهد العالم اليوم أن أي من هذه الوعود لم تتحقق بعد.

بعد شهرين من الحرب، كانت دول الاتحاد الاوروبي قد دفعت 550 مليون دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا، وهو رقم لم ترضَ به واشنطن وأوكرانيا حيث صرّح الرئيس الأميركي جو بايدن في تموز 2022 «على الاتحاد الأوروبي تقديم المزيد من الدعم العسكري لأوكرانيا» وقال الرئيس زيلينسكي «أوكرانيا لا تدافع عن نفسها فقط بل تدافع عن أوروبا كلها لذلك على الاتحاد الأوروبي إرسال المزيد من الدعم العسكري لأوكرانيا». وقامت كل من الولايات المتحدة وأوكرانيا بممارسة الضغوط القصوى على دول الاتحاد الأوروبي من أجل رفع الدعم الذي ستستفيد منه واشنطن بالدرجة الأولى. فرفع الاتحاد الدعم العسكري الأوروبي إلى 1,1 مليار دولار، وخصصت 550 مليون دولار كمساعدات إنسانية. صرّح رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل في 18 تموز 2022 أن المساعدات العسكرية لأوكرانيا وصلت إلى 2,5 مليار دولار يورو. واللافت أن واشنطن كانت هي المستفيد الأكبر من التقديمات الأوروبيّة لأوكرانيا، لأن جميع الأسلحة تم شراؤها منها، حيث سجلت الصادرات العسكرية الأميركية اعتباراً من آب / أغسطس ارتفاعاً كبيراً يبلغ 57 مليار دولار في عام 2022 بينما سجّلت 36 مليار دولار في عام 2021.

الفقرة الثانية: النظام الدولي وسيناريوهات المستقبل

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أن النظام الدّولي هو جزء من أمنها القومي، وتنظر للنظام الدّولي بكل مكوناته على أساس تحقيق مصالحها من خلاله وذلك في وثيقة صادره عن مؤسسة تابعة لوزارة الدفاع الأميركي «RAND»: فقد رأت الولايات المتحدة في المقام الأوّل آليات

النظام كأدوات لتحقيق المصالح الذاتية المحددة للولايات المتحدة. وفي ذات الوقت، تشير العديد من وثائق الأمن القومي الأميركي بشكل خاص إلى نظام دولي تحكمه قواعد كهدف أشمل لسياسة الولايات المتحدة[43].

وقد أشار إيكنبيري[44] إلى نظام ما بعد الحرب بأنه نظام ليبرالي مهيمن حيث قامت الولايات المتحدة باستخدام القوة، فضلاً عن الأفكار المثالية للمصالح المشتركة، لضمان النظام القائم على القواعد. ومن هذا المنطلق، قامت باستخدام كل من القوة الناعمة والقوة العسكرية لإنشاء النظام.

يُعد نمط ما بعد الحرب للنظام الدّولي مكون من مجموعة مركبة وشاملة بشكل خاص من المعايير والأعراف والمعاهدات، وآليات أخرى تم إنشاؤها لخدمة المبادئ الأساسية التالية: الاستقرار الاقتصادي وعدم الاعتداء والنشاط المتناسق حول التحديات المشتركة، وتحسين القيم الليبرالية. عرف إيكنبيري نظام ما بعد الحرب على أنه مزيج من «الانفتاح الاقتصادي والتبادل والإدارة متعددة الأطراف» الذي يشير إليه على أنه «تنظيم ترتيبات النظام الغربي الليبرالي بوضوح» والذي عكس طموحات أكثر من مجرد التصدي للقوة السوفيتية«[45]». يحاول الشكل رقم 2 تسجيل العناصر الفعالة للنظام الليبرالي، فضلاً عن العوامل الأساسية أو القوى الدافعة لها.

43- مايكل جيه مازار، وآخرون، **فهم النظام العالمي الجديد**، مؤسسة Rand، (2016)، ص46.

44- Gilford John Ikenberry is a theorist of international relations and United States foreign policy, and the Albert G. Milbank Professor of Politics and International Affairs at Princeton University.

45- Ikenberry, G. John, "Liberal Hegemony and the Future of American Postwar Order," in T. V. Paul and John A. Hall, eds., International Order and the Future of World Politics, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999, P:124.

شكل رقم «2»

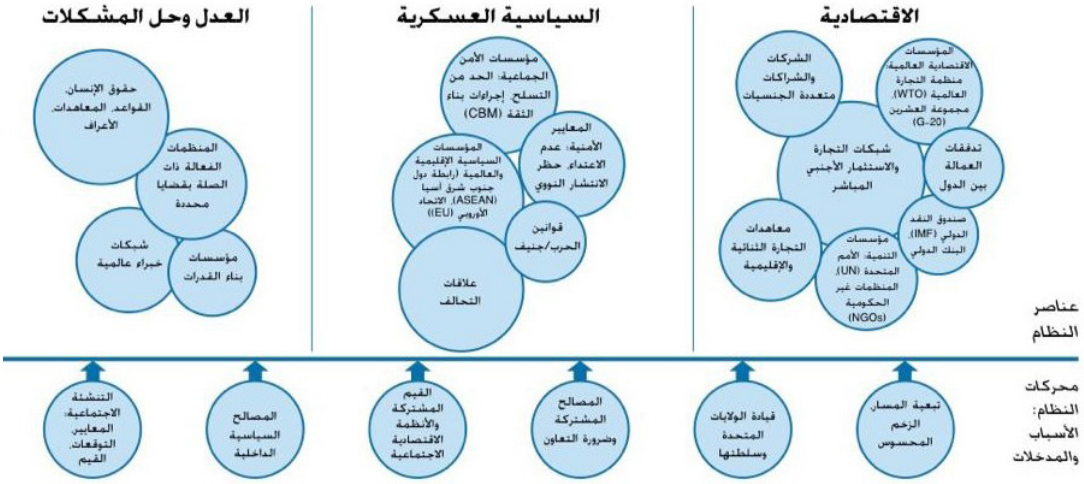

ملحوظة: تشمل العناصر العلاقات والأنماط والشبكات والمعايير والقيم والمعتقدات والأعراف والمنظمات والمعاهدات والعديد من العناصر الأخرى. تظهر العناصر «الليبرالية» للنظام في ثلاثة مكونات. ASEAN = رابطة دول جنوب شرق آسيا «أسيان»: CBM = إجراءات بناء الثقة: EU = الاتحاد الأوروبي: G–20 = مجموعة العشرين: IMF = صندوق النقد الدّولي: NGO = المنظمات غير الحكومية.

والنتيجة، كما هي موضحة في الشكل رقم 2 مجموعة متداخلة وواسعة النطاق من المعايير والمؤسسات والمنظمات والشبكات وآليات أخرى تعكس فئتين مهيمنتين «اقتصادية وعسكرية سياسية» ومجموعة كبيرة من فئات وقضايا داعمة أخرى. لطالما كان هذا النظام مختلفاً عن الأنظمة السابقة نظراً لطابعه الليبرالي والمؤسسي. تشمل القضايا الأساسية لسياسة الولايات المتحدة حالياً ما إذا كانت عناصر محددة لهذا النظام تعد الأكثر مرونة وعرضة للتهديد، وتلك التي قد تكون أكثر أهمية لمصالح الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه ، تم اعتبار هذا النظام نظاماً ليبرالياً لأسباب أكثر من تعزيزه للأنظمة

التجارية المفتوحة. وجاء نظام ما بعد الحرب لتبني أهداف التحول الديموقراطي وحماية حقوق الإنسان، التي أصبحت راسخة بشدة في رؤية الولايات المتحدة والرؤية العالمية للنظام. وعلى حد وصف إيكنبيري وستيوارت باتريك وآخرين، لم يكن هذا النظام عالميا في البداية[46]. وقد أسس في الأصل ضمن المجتمع الديمقراطي العالمي في منافسة الكتلة السوفيتية، ومن هذا المنطلق، شكل النظام إستراتيجية لميزة تنافسية، ونجح في القيام بهذا الدور نجاحاً باهراً. ومع ذلك، انتشر مفهوم النظام عالميا، بنهاية الحرب الباردة سنة 1989، على الأساس نفسه الذي يقترح الآتي: يمكن للدول المشاركة في النظام والاعتراف بها كأعضاء شرعيين به بمقدار تقيدها بمعايير وقواعد ضرورية معينة.

هذا التعقيد والتشابك بين مكونات النظام الدّولي الليبرالي يتشارك فيه العديد من القوى الدّوليّة ومنهم الاتحاد الأوروبي، والشراكة تبدأ من الانتماء إلى المفاهيم الليبرالية نفسها ولا تنتهي مع توافقات اوروبية مع النظرة الأميركية لكثير من القضايا الدّوليّة التي تقودها الولايات المتحدة بناء على نظرتها الخاصة لهذا النظام بما يخدم مصالحها في تعزيز هيمنتها وتحكمها. ذلك التنسيق الأميركي الاوروبي على مستوى الإدارة الدّوليّة لم تواكب المتغيرات السياسيّة الاجتماعية الداخليّة في الاتحاد الأوروبي كما هو حاصل أيضا مع دول أخرى تصنف في المعسكر الغربي الليبرالي.

إن مكونات السياق الدّولي العالمي خلال مراحل زمنية سابقة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، تتمركز حول فكرة مفادها أن بنية السياق الدّولي هي المحدد الرئيس للسلوك الخارجي للدول، حيث تتجاوز أهميته المحددات الداخليّة[47].

يتضح أن الدوافع الأميركية للتعامل مع النظام الدّولي المكون من مجتمع الدّول تركز على

46- Ikenberry, G. John, After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.

47- Kenneth.n.waltz, Theory Of International Politics نقلًا عن: صالح بن محمد، المرجع السابق، ص130.

تحقيق المصالح الأميركية وتامين ديمومة سيطرتها وهذا ما يؤكده الأميركيين أنفسهم مستندين الي مبرر حماية النظام والمبادئ الليبرالية التي تعتبر أنه قائم عليها، وجاء ذلك في كل الوثائق المتعلقة بالأمن القومي الأميركي.

منذ وضع وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأميركي في 1987، وما أشارت اليه جميع وثائق إستراتيجية الأمن القومي[48]، فضلًا عن تقرير مجلس الأمن القومي – رقم 68 –، إلى موضوعات عدة تتعلق بالحفاظ على النظام الدّولي وتطوره.

بمراجعة تاريخ وثائق الأمن القومي الأميركي بعد الحرب، تجد التزاماً ثابتاً ومتسقاً ومتماسكاً بفكرة النظام الدّولي سواء على أنه وسيلة لدعم الأهداف المحددة «مثل حظر الانتشار النووي» أو على أنه هدف أقصى في حد ذاته، بقدر أهميته. كانت الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة بعد الحرب واضحة جداً، تشير إلى رغبة الولايات المتحدة في عالم أكثر قابلية للتوقع وأكثر سلاماً في حدّ ذاته. وبالنسبة لدولة كانت تتّسم رؤيتها العالمية بأنها رؤية تحولية منذ تأسيسها، لا يكون ذلك مفاجئاً. لكن ذلك يثير تساؤلاً بشأن ما إذا كان المنهج التحولي المتعلق بالنظام قادراً على أن يبقى جانباً رئيسا في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي في ظل عصر معقد متعدد الأقطاب، وإلى أي درجة. وبأي شكلٍ من أشكال التحوّل[49]. بمعنى آخر، ترى الولايات المتحدة أنها مكلفة في الدفاع عن النظام الدّولي بهدف إحلال السلام وفي الوقت نفسه تجيز لنفسها استخدام القوة وخرق قواعد حماية السلام بهدف الدفاع عن النظام الدّولي!.

وعلى الرغم من هذا التأكيد على سياسة الردع، فإن كل إدارة رئاسية في فترة ما بعد الحرب تدخلت تقريبا في مناطق صراع محددة حول العالم، حيث خيل لكل إدارة أن المصالح الأميركية القومية عرضة للخطر، بالمعنى الواسع. تدخل جورج بوش الأب في الكويت وتدخل كلينتون في

48– مايكل جيه مازار وآخرون، **فهم النظام العالمي الجديد**، مؤسسة Rand، (2016)، ص45.
49– مايكل جيه مازار، المرجع السابق، ص46.

هايتي والصومال والبوسنة وتدخل بوش الابن في العراق وأفغانستان وتدخل أوباما في ليبيا. يشير هذا السجل إلى أن النظام الدّولي يجب أن ينطبق – إن لم يكن هذا هو الحال – ليس فقط من خلال منطق الردع وإنما من خلال فرض عقوبات على كل من ينتهك القواعد[50].

لا شك أن الفهم الأميركي للنظام الدّولي قائم على أسس ليبرالية وتحيّز لمفاهيمها إلا أن الوقائع ترجح كفة المصالح في الميزان بين المصالح والمفاهيم القيمية، وهذا الأمر لم يعفِ الاتحاد الأوروبي من هذه المعادلة حيث أن الاتحاد الأوروبي يشكل نموذجا ليبراليا متقدماً وهذا لم يشفع له في أن تتعامل معه الولايات المتحدة وفقاً للمصالح الأميركية.

ومن ناحية أخرى، فإن أوروبا تعاني من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحولها إلى قطب دولي منافس بمعنى الكلمة للقطب الأميركي، فبعيداً عن المشكلات الهيكلية الناتجة بالفعل عن توسيع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي، والتوتر الناشئ عن رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور الأوروبي، والخلاف بشأن توحيد العملة، والخلاف على حصص الأعضاء في الميزانية الأوروبيّة الجماعية، فإن الواقع السكاني يلعب دوراً معاكساً أيضاً لمساعي تشكيل قطب دولي فمع انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الحياة، فإن المجتمعات الأوروبيّة الغربية، في أقل من «50» عاماً، ستتحول إلى مجتمعات ذات غالبية سكانية مرتفعة العمر، ففي مجتمعات مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان، سيكون ثلث السكان أعلى من «65» عاماً، وسيكون الاختيار أمام أوروبا إما فتح باب الهجرة مع ما يعنيه ذلك من تغييرات ثقافية كبرى، أو البقاء كقلعة حصينة لمجتمع من المتقاعدين ومع استمرار تمسك الدّول الأوروبيّة بمجالات سيادية أساسية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجيّة والاقتصاد، فقد تتحول إلى ما يشبه المقاطعات ذاتية الحكم، يضاف إلى ما سبق أن أوروبا نفسها ليست موحدة بشأن تحولها إلى قطب دولي، وحتى ما قبل مأزق رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور وفشل التوصل إلى الميزانية الأوربية للعام «2005»، توزعت أوروبا بين ميل فرنسي إلى التحول المنهجي إلى قطب دولي له هوية

50– مايكل جيه مازار، المرجع السابق، ص48.

أوروبية محددة المعالم، مستندة إلى تقاليد أوروبا السياسيّة والفكرية والقيمية، وينافس ويحد من الهيمنة الأميركية الأحادية وبين رؤية بريطانية ترى عدم ضرورة قيام مثل هذه التعددية القطبية، لأنه من الخطير جداً أن يتم تقسيم الغرب إلى قطبين متمايزين، أي الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وفي المقابل، يرى البريطانيون ومعهم كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي أن تكون الأولوية الأوروبيّة هى تعزيز حلف شمال الأطلسي كصيغة تحالف أثبتت قيمتها التاريخية عالمياً وأوروبياً والاستمرار فى التمسك بصيغة الأمن الجماعي، بالإضافة إلى عدم ضمان قيام عالم آمن ومستقر كنتيجة آلية أوتوماتيكية للتعددية القطبية[51].

إلا أن دور الاتحاد الأوروبي ومستقبله سيتأثر بالتكوين الداخلي المنطوي على تناقضات وخصومات تاريخية ومطالب انفصالية قديمة، تستفيق مع اشتداد الأزمات وخاصة الأزمة الأوكرانيّة الأخيرة. إذا راجعنا تاريخ كيانات شرق أوروبا، وتداول السيطرة والانضمام لمناطق مختلفة خاصة غرب أوكرانيا، سنجد أصوات طالما نادت باستعادة المجر لإقليم ترانسكاراباثيا، المسمى أوكرانيا بإقليم زاكارباتيا. إقليم تنقل بين حدود كيانات شرق أوروبا، من أوكرانيا، رومانيا، المجر، ثم تشيكوسلوفاكيا قبل تقسيمها. ومنذ عودته إلى السيادة الأوكرانيّة عام 1945، ما تزال فكرة استرجاعه، تداعب أذهان المجريين. أما بالنسبة إلى بولندا، فيعود تاريخ إرث الاستعادة إلى القرن الرابع عشر، حين تغلب الكومنولث البولندي–الليتواني على الغزاة المغول، لتنضم مقاطعات روثينيا الحمراء، وأجزاء من فولينيا وبودوليا إلى السيادة البولندية. مروراً بسيادة مملكة جاليسيا ولودوميريا على مناطق غرب أوكرانية بدءاً من القرن الثامن عشر. تقدماً إلى بدايات القرن العشرين، تمتع الكيان الأوكراني ببعض الاستقلالية. لكن أقاليم غرب التخوم، تنقلت السيادة عليها بين أيدي الإمبراطورية النمساوية–المجرية، جمهورية بولندا، رومانيا وتشيكوسلوفاكيا، تحت ظروف مختلفة، في الفترة ما بين الحربين العالميتين. قبل أن تصبح جزءاً من الجمهوريات الاشتراكية تحت سيادة الاتحاد السوفييتي. الجدير بالذكر أن ما

51– أبو طالب حسن، «هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟» القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو (2005)، ص199.

يقرب من 45% من سكان غرب أوكرانيا يجيدون التحدث باللغة البولندية، بينما تمثل العرقية البولندية نسبة تقارب 15% من التركيبة الديموغرافية لأوكرانيا، يتركز جلهم في أقاليمها الغربية.

في المانيا حصلت محاولة انقلاب على نظام الحكم – من خارجه ومن خارج الجيش – بقيادة «هاينرش الثالث عشر»، قائد التنظيم اليميني «الاتحاد الوطني». التنظيم الذي يهدف كجزء من «حركة مواطني الرايخ»، إلى إثارة الفوضى وإشعال فتيل الحرب الأهلية، من أجل استعادة الإمبراطورية الألمانية، على طريقة «الرايخ«التي سقط ثالثها بسقوط هتلر والجيش النازي عام 1945!

في شمال غرب أوروبا، لا زالت القلاقل تاريخية إيرلندية–بريطانية حاضرة. إيرلندا الشمالية التابعة للتاج البريطاني إلى اليوم من ناحية، وجمهورية إيرلندا المستقلة عنه منذ 1922 من ناحية ثانية، حيث شكل تاريخ قضية إيرلندا الشمالية مصدر قلق لبريطانيا، وجاءت نتيجة الاستفتاء الذي أعلنته جريدة صندأي تايمز، نقلاً عن دار الاستفتاءاتLucid Talk، ليعزز ذلك القلق البريطاني حيث جاءت نتيجة الاستفتاء لتظهر أن أغلبية سكان إيرلندا الشمالية يؤيدون الانفصال عن المملكة المتحدة خلال 15 إلى20 سنة من الآن، للاتحاد مع جمهورية إيرلندا «الجنوبية».

مجدداً يبرز دور الولايات المتحدة الأميركية مع الأزمة الأوكراني، فعندما تقدم موسكو على مهاجمة دولة بالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية للغرب دونما رد فعل قوي وملموس من جانب واشنطن قائدة المعسكر الغربي، فإن ذلك يثير التساؤلات عن التناسب بين الفعل الروسي ورد الفعل الأميركي بما له من دور في قمة النسق الدّولي.

صحيح أن الغرب حالياً قد عاد من جديد لدعم أوكرانيا عسكرياً، ولكن عدم قدرة الغرب على منع موسكو منذ البداية على مهاجمة أوكرانيا وعدم قدرته على تنفيذ إرادته السياسيّة بضم

كييف للناتو أو حتى الاتحاد الأوروبي يوضح لنا مدى الضعف الذي عاناه الغرب في هذا الملف، رغم كونه المشجع الأوّل لأوكرانيا على اتخاذ خطوات جدية في هذا الاتجاه، بل حتى إن الغرب وبحسب تقرير المجلس الأوروبي للعلاقات الدّوليّة كان منقسماً حول الأزمة ولم تستطع أوروبا أن تتخذ موقفاً موحداً من العملية العسكرية باستثناء الإدانة والشجب فقط، فبينما دول مثل بولندا والسويد وفنلندا ضغطت بقوة من أجل موقف أوروبي أكثر حزماً أمام الروس، فضلت فرنسا وألمانيا عدم التصعيد نظراً للمصالح القوية التي تربطهم بموسكو، كما أسلفنا، وهو الأمر الذي يصب بشكل أكبر في مصلحة الروس ويحسن من فرصهم في تحقيق الهدف الأوّل من تلك الحرب وهو العودة من جديد سياسيًا على قمة النسق الدّولي أو ما أطلق عليه تقرير المجلس الأوروبي «يالطا 2» في الإشارة إلى تسوية يالطا ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي قسمت أوروبا ما بين الغرب والسوفييت.

وهو ربما ما يُعد لبّ الموضوع من الناحية السياسيّة، فتلك الأزمة قد تقرر الشكل السياسي للأمن الجماعي في أوروبا ما بين نموذج هيلسنكي الذي هو الأساس الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي والقاضي بأوروبا موحدة ديمقراطية تراعي حكم القانون والمساواة في السيادة بين جميع دولة، ونموذج يالطا للمرة الثانية والذي يرغب الروس في التوصل إليه وإذا ما نجحوا في ذلك فإنه سيكون بمثابة الاعتراف الأوروبي بروسيا كقوة كقطبية مهيمنة على شرق أوروبا وتمتلك مصالح عالمية تتجاوز ذلك إلى مناطق أخرى من العالم، أما إذا تمكن الغرب من دعم أوكرانيا وإجبار روسيا على الانسحاب مهزومة، فإن ذلك قد يعد انتصاراً لنموذج هلسنكي الذي سيقضي بسيادة وسلامة أراضي دول أوروبا الشرقية وابتعادها عن فلك السيطرة الروسيّةوهو ما سيتوافق أيضاً مع هدف واستراتيجية الناتو في الشرق أوروبا والتي تهدف إلى زيادة الضغط والتوسع باتجاه الشرق لإنهاء الخطر الروسي تماماً[52].

52- يُنظر في هذا الصدد:

- Ivan Krastev, Mark Leonard: "*The crisis of European security: What Europeans think about the war in Ukraine"*, European Council on Foreign relations, Feb 2022, https://bit.ly/3HFc8iK, Retrieved: 02/03/2022.
&
- Timothy Garton Ash: "Putin knows exactly what he wants in eastern Europe - unlike 2022, Feb relations, Foreign on

ولعل هذه الأزمة تشكل فرصة للولايات المتحدة لتحقيق عدة أهداف في معركة واحدة، فهي لطالما لعبت دوراً في تحجيم دور الاتحاد الأوروبي منذ التأسيس وصولاً إلى أزمة أوكرانيا هذه التي يمكن أن تتوافق مصالحها في تحقيق ريادتها العالمية بإغراق أوروبا وروسيا في حرب استنزاف على الصعد كافةً ، وتصل شظايا هذه الحرب إلى الواقع الدّولي لما لأوكرانيا من أهمية على مستوى الأمن الغذائي العالمي، وأهميتها كممر لخطوط نقل الغاز والبترول الذي شكل لأوروبا مصدراً أساسياً لتوفير الطاقة. عدا عن إغراق بوتين ومشروعه القيصري في لعب أدوار إقليمية ودولية من تدخله في الأزمة السورية إلى ليبيا وغيرها من الملفات العالمية ليعود إلى حدود دور تقبل به المصالح الأميركية.

Council European West", the https://bit.ly/3C4VLLk, Retrieved: 02/03/2022.

خاتمة:

شكّل الاتحاد الأوروبي نموذجاً متقدماً للمفاهيم الليبرالية و صيغ التعاون الدولي في كافة المجالات الاقتصادية و العسكرية والسياسية و الثقافية ليصل الى مستوى صناعة هوية سياسية أوروبية جديدة دون إذابة مختلف الهويات المنخرطة في اطار الاتحاد. الهوية الجديدة لم تكن هاجسا أيديولوجياً وعقائدياً كما كان الحال مع صيغة الاتحاد السوفياتي السابق الذي سعى لبناء هوية عقائدية سياسية و ثقافية و إذابة الهويات الفرعية للقوميات المكونة للمجتمع السوفياتي، و لم تشكل هوية الاتحاد الأوروبي منهجا لاذابة الهويات الفرعية لشعوب الدول المكونة للاتحاد، إنما بقيت الاختلافات الهوياتية و الثقافية والوطنية قائمة، وشكلت مادة متفاعلة مع التطورات السياسية و الأحزاب السياسية الأوروبية، لكن لم تكن عاملاً الحاسمة في تحديد مصير الاتحاد الاوروبي كونها لا تواجه تحدي وجودي انما هنالك صراع مصالح و ميزان قوى بين الدول المكونة للاتحاد الأوروبي نظراً لطبيعه تكوينه المختلفة عن مفهوم الدولة.

إن طبيعة الاتحاد الأوروبي اللا–دولتية بالمعنى النظري لمفهوم الدولة ، و اللا–دولية بمعنى انه ليس منظمة دولية ، و مع المبادىء و المفاهيم الليبرالية التي تأسس من أجلها و عليها، تأثر دور الاتحاد الأوروبي بالصراع بين الهوية و المصلحة الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى كيفية إنتاج و صناعة القرار الأوروبي في ضوء كم هائل من تعارض المصالح بين دول الاتحاد الأوروبية. و كذا بالنسبة للتعامل مع التطورات الدولية و صناعة موازين القوى بما يضمن دور الاتحاد الأوروبي كأحد اللاعبين الدوليين الأساسيين و صاحب الثقل السياسي و الاقتصادي الكبير. كل ذلك شكل تميزا للاتحاد و في نفس الوقت لعبت هذه الميزات ادوارا سلبية في الأزمات و خاصة مع الحرب الروسية الأوكرانية حيث تراجع دور الاتحاد الأوروبي السياسي على المستوى الاقليمي و الدولي و أصبحت

فعاليته موضع تساؤل كبير وموضوعي.

شكلت المؤسسة السياسية الاتحادية لأوروبا مضمار صياغة المصالح المشتركة و صناعة السياسات و الاستراتيجيات الاوروبية، وعلى مرّ تاريخ هذه المؤسسه شهدت تقلبات كثيره بين ضعف وقوة، تقدم و تراجع في الدور الدولي أو في إدارة الأزمات الداخلية لدول الاتحاد، حيث شكلت الاختلافات الهوياتية و القومية و الثقافية مادة دسمة في زمن التراجع أو الضعف لدور الاتحاد الأوروبي وكما أنها شكلت مجالاً للاستثمار السياسي داخلياً على مستوى أحزاب اليمين المتطرف، و خارجيا على المستوى الاقليمي و الدولي ، من دور روسيا في حربها على أوكرانيا الى صراع الاستقطاب بين الروس و الدول الأطلسية على دول أوروربا الشرقية سابقاً، وصولاً الى دور الحليف الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية و تعاظم هذا الحلف الى حدود التدخل و الوصاية على أوروبا بما يشكل مادة سياسية تستخدم في الصراع السياسي الداخلي أيضاً.

الآن يعيش الاتحاد الأوروبي واقعاً داخلياً مأزوماً بدأ مع خروج بريطانيا من الاتحاد بما أصطلح على تسميتها بال Brexit، و لم تنتهي الأزمات مع تصاعد المطالبات السياسية لاحزاب اليمين المختلفة بحل الاتحاد أو في أقل الطروحات تطرفا بالابقاء على الاتحاد كإطار تنسيقي للدور الاقتصادي للاتحاد. على حدودة الشرقية تستعر حرب روسيا وأوكرانيا في سياق صراع كان خفيا و له جذوره التاريخية الممتده الى زمن الاتحاد السوفيتي السابق و ما انتجه من تقسيم أوروبا بين شرقية و غربية في ظل الحرب الباردة بين القطبين الدوليين (الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية)، و اليوم تعيد روسيا والولايات المتحدة الأمركية إنتاج هذا الواقع في حفلة إستقطاب شديدة الخطورة تعيشها دول أوروبا الشرقيه بين روسيا و حلف شمال الاطلسي الذي يتمدد شرقاً. و مع انضمام السويد و فنلندا أصبحت كل الدول المشاطئة لبحر البلطيق أعضاء في حلف الناتو، الأمر الذي تعتبره روسيا تهديداً لأمنها القومي.

إن رسم معالم المستقبل للاتحاد الأوروبي سيتأثر بمعيارين داخلي و خارجي. داخلياً يتمثل

في مستوى التماسك الداخلي للصيغة و وجود الارادة السياسية بالحفاظ على صيغة الاتحاد الأوروبي بما ينتج قراراً أوروبياً موحداً قادرا على مواجهة التحولات الداخلية كانفصال بريطانيا و تداعياته و ما شاكله من ارهاصات انفصال دول أخرى يمكن أن تلتحق بالمملكة المتحدة، أو تداعيات توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي بعد انضمام فنلندا و السويد على وقع الحرب الروسية الأوكرانية ، و التي جاءت كتعبير عن منسوب عالي من خشية أوروبية من توسع الحرب مع روسيا.

أما المعيار الخارجي يتمثل في تأثير دور روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي بحيث تشكل الأزمة الأوكرانية الروسية أحد العوامل الأسياسية التي ستؤثر على مستقبل الاتحاد و دورة خارجياً و على تركيبته الداخلية في آن معاً، كما ستعيد صياغة موازين القوى اقليميا و دوليا لما لها من ارتباطات بجبهات أخرى في العالم كالحرب الاسرائيلية على غزة وصولا الى بحر الصين الجنوبي و أمن الطاقة العالمي الذي يرتبط بمستقبل أوروبا و تحريرها من الحاجة لمصادر الطاقة الروسية.

كما أن دور الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم و تدفع بالاتحاد إتجاه معركة عسكرية مع روسيا تستنزف مقدرات دوله و تشكل مادة إنقسام داخلي بين من يريد مساندة أوكرانيا و من يرفض ذلك، فالدور الأمريكي أصبح اليوم يستعيد الظروف التي احاطت بالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي السابق بعد الحرب العالمية الثانية، عندما زنرت الأراضي الاقليمية للاتحاد السوفياتي بمجموعة تحالفات عسكرية بدأ بحلف شمال الأطلسي (الناتو) و استتبع بدور خطة جورج مارشال التي أعادة إعمار الأمة الأوروبية المتضررة من الحرب. فاستطاع إذ ذاك القسم الغربي من القارة النهوض مجدداً بطريقة عظيمة. ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف الهوة الفاصلة بينه وبين القسم الشرقي، عن الاتساع والتقعر. أما الأن أصبح العديد من دول أوروبا الشرقية سابقا، أعضاء في حلف شمال الأطلسي مع وجود حرب حقيقية بين روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي و أوكرانيا ومن ورائها الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

أ / الكتب:

1. صموئيل هانتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية عبود، (بيروت: دار الساقي، 1993).

2. الجميلي صدام مرير، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).

3. زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).

4. جورج أندرسون، **مقدمة عن الفيدرالية**، ترجمة من الانجليزية مها تكلا، (كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007).

5. محمد سامي عبد الحميد، وآخرون، **التنظيم الدولي**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2002).

6. العزي، غسان، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدّولي والقوى العظمى**، ط1 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000).

7. بريجينسكي، زبغنيو، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي 2007).

8. كيسنجر، هنري، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو القرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).

9. زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).

10. مازار، مايكل جيه وآخرون، **فهم النظام العالمي الجديد**، مؤسسة Rand، (2016).

11. إيمان بومزبر، وردة رزاق، النظرية الوظيفية الجديدة، www.politics-dz.com، شوهد

يوم 5 كانون ثاني 2022.

ب / الدراسات والمقالات والتقارير:

1. جلال، محمد نعمان، «العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدّوليّة»، القاهرة، **مجلة السياسة الدّوليّة**، عدد145، يوليو2001، ص40 – 46، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجية.

2. زازة، محمد رضا، «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة غير الشرعية»، 2019، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية.**

3. سلوى بن جديد، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 206، (أكتوبر 2016).

4. نورهان الشيخ، «روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (أبريل 2006).

5. أبو طالب حسن، هل يتجه النظام الدّولي نحو التعددية القطبية؟ القاهرة، **مجلة السياسة الدّوليّة**، عدد161، يوليو2005، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية.

ثانياً: باللغة الإنكليزية:

A/ Articles, Reports

1- "BREXIT: The Impact on the UK and the EU,» Global Counsel (June 2015) , <https://www.global-counsel.co.uk/sites/default/files/special-reports/downloads/Global Counsel_Impact_of_ Brexit.pdf>.

2- Andrew Grice, « Brexit: What Happens If the UK Leaves the EU?», INDEPENDENT, Friday 24 June 2016 07:48 BST

3- Josh Horwitz, «The UK «Leave Vote Could Trigger a Wave of Exits throughout the EU,» Quartz (24 June 2016), <https://qz.com/715569/the-uk-leave-vote-could-lead-to-a-domino-of-exits- throughout-the-eu/>.

4- Rupert Baines, «What are the Pros and Cons of Britain Exiting/Staying in the EU? »,

Quora (2016), https://www.quora.com.

5- «The UK Should Leave the European Union, » <http://debatewise.org/debates/784-the-uk- should-leave-the-european-union/>.

6- Tim Oliver, "Europe without Britain Assessing the Impact on the European Union of a British = Withdrawal,"> SWP Research Paper, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International. and Security Affairs - Berlin (September 2013), p. 19, <https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/ products/research papers /2013_RP07_olv.pdf>.

7- Mark Leonard, "The British Problem and What It Means for Europe," European Council on Foreign Relations, Policy Brief (11 March 2015), p. 8, <http://www.ecfr.eu/publications/summary/the_ british_ problem_and_what_it_means_for_europe311252.

8- Josh Horwitz, "The UK «Leave» Vote Could Trigger a Wave of Exits throughout the EU», Quartz (24 June 2016), https://qz.com/715569/the-uk-leave-vote-could-lead-to-a-domino-of-exits-throughout-the-eu/.

9- Vaughne Miller and Arabella Lang, «Brexit: What Happens Next?,» House of Commons Library, Briefing Paper no. 07632 (30 June 2016), p. 33, <http://http://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-7632/CBP-7632.pdf>.

10- "In or Out? Britain's Future in Europe: Research Carried out by Opinium Research for Lansons Public Affairs

and Cambre Associates in association with City of London Corporation, »> Op. cit., p. 38.

11- Peter van Ham, «Brexit: Strategic Consequences for Europe: A Scenario Study, »> Clingendael Report (February 2016), p. 22, <http://www.clingendael.nl/sites/default/files/Brexit Report February 2016.pdf>.

12- Marck Leonard, "The British Problem and What It Means for Europe", EUROPEAN CONCIL ON FOREIGNE RELATIONS, ecfr.re, 2015.

13- Miller and Lang, «Brexit: What Happens Next? », UK Parliament, 2016.

14- Bond [et al.], «Europe after Brexit: Unleashed or Undone? », Enter for European reform, 2016.

15- Councile of Europe, ttps://www.coe.int/en/web/portal/-/ultra-nationalism-anti-semitism-anti-muslim-hatred-anti-racism-commission-raises-alarm-over-situation-in-europe

16- Causes of the Rise of the Far Right, https://www.iemed.org/publication/the-rise-of-the-far-right-in-europe/

17- STEPHEN M.WALT, The World Wants You to Think Like a Realist, MAY 30, 2018, Https://foreignpolicy. Com.

18- Etzioni, Amitai, The Communitarian Deficit (April 2013). Amitai Etzioni (2013): THE EU, European Societies.

19- Burea, Grainne. "The European Constitution Project after the Referenda". Journal Compilation, Blackwell Publishing Ltd, Malden, MA, U.S.A., Volume, 13, No. 2, 2006.

20- Lea Brilmayer, Secession and self-Determination, Yale Law School ,1991.

21- Ikenberry, G. John, "Liberal Hegemony and the Future of American Postwar Order," in T. V. Paul and John A. Hall, eds., International Order and the Future of World Politics, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999.

22- Ikenberry, G. John, After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.